SMS

إلى / أنظار دائرة بلدية الشعب

لفيف من أهالي منطقة الثعالبة خلف سيطرة الشعب يشكون عدم فرز القطع المسكونه حالياً من قبل المواطنين رغم كثرة الطلبات التي تقدموا بها الى دائرة بلدية الشعب وديوان أمانة بغداد ولكن من دون جدوى.
الأهالي يطالبون المعنيين بفرز هذه القطع لغرض بنائها وسحب قروض عقارية وإجراء المعاملات الأصولية.
يذكر انه تم فرز (١١) قطعة فقط في هذه المنطقة.

إلى / رئيس هيئة حقول ذي قار النفطية

يناشد منتسبو هيئة حقول ذي قار النفطية رئيس الهيئة النظر الى معاناتهم المستمرة بصورة سريعة كونهم يعانون إرهاقاً من الدوام المستمر والذي لا يطاق و من سوء المعاملة من قبل المهندسين المسؤولين هناك و التي تختلف كل الاختلاف عن معاملة المهندسين المسؤولين الذين كان يعمل معهم نفس المنتسبين في محافظة البصرة . وقد سبق أن وجه وزير النفط ان لا مانع من تنسيق ((دوامكم في ما بينكم وبين مدير شركة نفط الجنوب كونكم تابعين له)) ..لذا يتمنى المنتسبون الأخذ بتوجيهات الوزير وإنصافهم في ما يعانونه.

إلى /وزارة الصحة

يشكو أهالي قضاء الصويرة انتشار الصيدليات والعيادات الخاصة غير المرخصة، كما يقوم المضمدون الذين يعملون في المستشفى العام والمستوصفات بعد انتهاء الدوام الرسمي بفتح الصيدليات والعيادات الخاصة لممارسة عمل (أطباء التشخيص او فتحهم الصيدليات الخاصة)، ويقومون ببيع الأدوية بأسعار ما يعادل أربعة او خمسة أضعاف سعرها الحقيقي، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان أجور الفحص والمعاينة في العيادات الخاصة بالأطباء الأصليين بدأت ترتفع التصل الى أكثر من ١٠٠٠٠ آلاف دينار لكل مريض يدخل الى عيادة الدكتور، ناهيك عن دفع (إكرامية) إلى السكرتيرة والبالغة ٢٠٠٠ دينار لكي تحافظ على تسلسلك بين المرضى وإلا فإنك لن تقابل الطبيب في نفس اليوم.

إلى / الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية

مواطنو محافظة ذي قار من أصحاب المركبات يشكون رداءة نوعية وقود محركات السيارات، والتي تؤثر كثيرا على مركباتهم، مؤكدين ان نوعية الوقود التي تصل المحافظات الأخرى أفضل مما يصل محافظتهم.

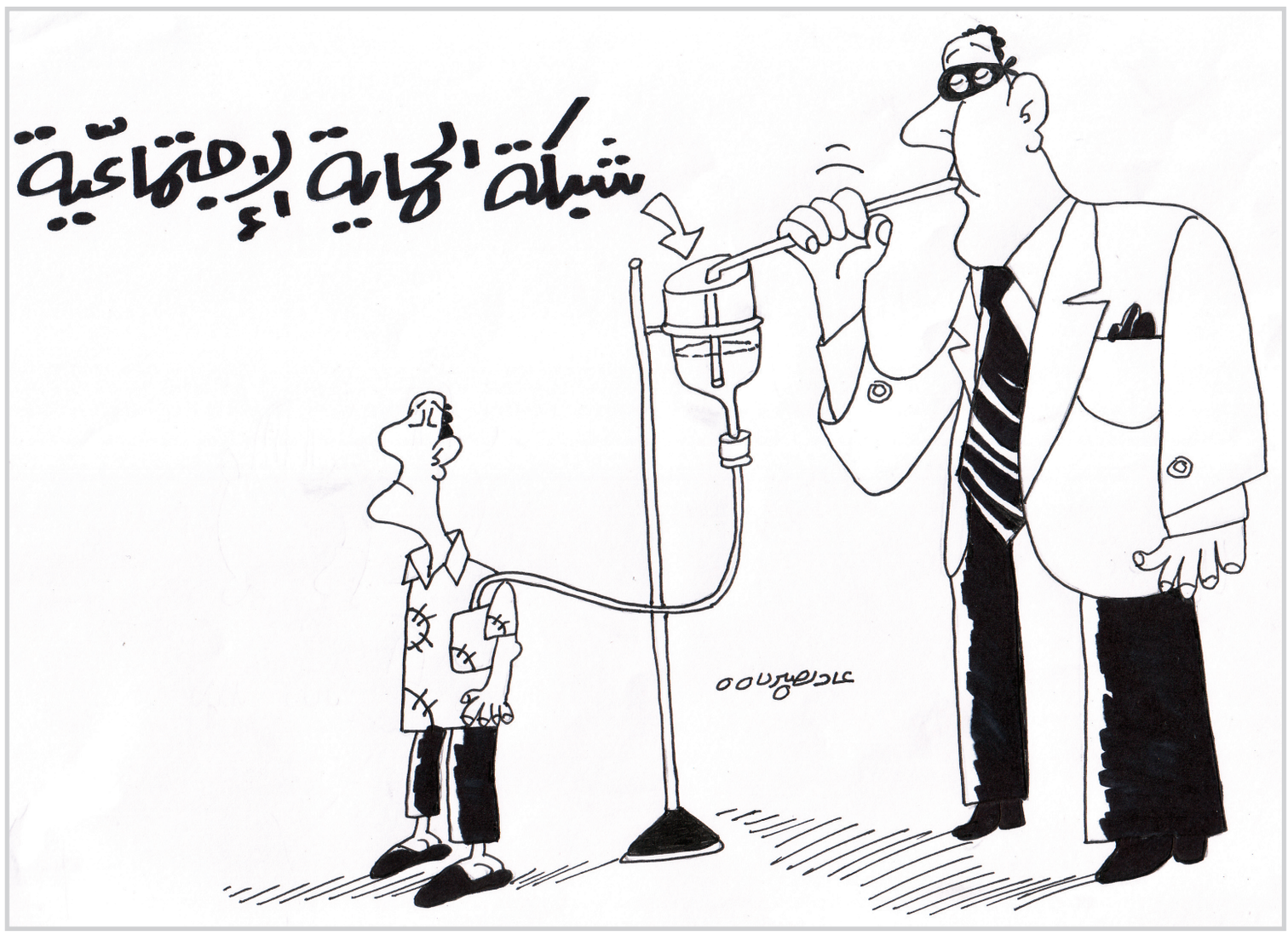

كاريكاتير ..... عادل صبري

انتباه

في السياقات المتحضرة، التي أدمنت العمل بها الدول ذات العراقة التاريخية في التحضر، في ما يخص المناهج التربوية، الالتزام أولاً وقبل كل شيء بعدد من الثوابت التي لا تقبل التلاعب ولا الدحض، ومنها ترسيخ حب الوطن وتكريس الانتماء اليه، بوصف الوطن الحاضن الأول والأخير لجميع مواطنيه، بصرف النظر عن تنوعهم الاثني والديني والاجتماعي والمذهبي والفكري وغير ذلك، من اجل تمتين الشعور بالمواطنة الذي سيكون عاملاً حاسماً في ما بعد في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسك اللحمة الاجتماعية.
ولعل الانفتاح على آخر التطورات في ميادين العلوم الطبيعية والبحتة والعلوم الإنسانية والفنون والآداب، التي تنتجها مختلف الشعوب، بغض النظر عن قوميتها وبماذا تدين او تعتقد، يشكل عاملا حاسما في بث الحياة في ديمومة (العقل الاجتماعي) وإنتاج اجيال قادرة على البناء والتقدم بمجتمعها الى الامام.
اليوم ونحن نعيش سنوات المخاض التاريخي للانعتاق من ربقة استبداد شوفيني قومي متعسف، اخضع الثقافة والتربية والتعليم الى منهجه الأحادي، وكرس قيم العنف والكراهية إزاء الآخر المختلف، وغيب قيم الخير والحب والجمال، ينبغي لنا اليوم اعادة النظر بنحو متوازن بكل اوجه المناهج التربوية القديمة، خارج التحيز للدين او المذهب او القومية، والتوجه في الخطاب التربوي الى الجميع بوصفهم يقفون على عتبة واحدة، الا وهي عتبة المواطنة.

كاظم الجماسي
Kjamasi59@yahoo.com

صح النوم!!!

التعداد العام للسكان وأزمة السكن

□ بغداد / المدى

تعد أزمة السكن من المشكلات المزمنة في العراق، حيث قامت أنظمة ومرت عهود وتشكلت حكومات وهي مستمرة بل وتزداد تفاقماً مع ارتفاع عدد السكان، ومع اقتراب موعد إجراء التعداد السكاني العام للعراق، يواصل الجهاز المركزي للإحصاء تحضيراته من اجل إجراء التعداد في موعده المقرر، ويجمع الخبراء على ان التعداد السكاني يوفر قاعدة بيانية لا غنى عنها في وضع الخطط التنموية على ضوء المعلومات التي يجمعها التعداد عن أحوال العائلة العراقية، ومن هذه المعلومات حجم السكان حيث يمكن تحديد حاجة البلاد الى الوحدات السكنية مثلا، بوصفها من اكبر التحديات التي تواجه مهندسي عملية التنمية الاقتصادية في العراق.
ويتوقع ان تزداد شقة المفارقة بين عدد السكان والحاجة الفعلية للوحدات السكنية، اذ يرى عبد الزهرة الهنداوي/ من الجهاز المركزي للإحصاء ان عدد سكان العراق يمكن له ان يزيد على ثلاثين مليون نسمة استنادا إلى معدلات النمو السكاني منذ عام ١٩٩٧ ويرتفع الى ٣٥ مليوناً بحلول عام ٢٠١٤ (بحسب إذاعة العراق الحر).
هذه الأرقام عن عدد السكان يقابلها نقص حاد في عدد المساكن، لذا أولى المخطط العراقي أزمة السكن أهمية بالغة في المشاريع التنموية خلال السنوات الخمس المقبلة بضمنها الشروع ببناء مليون وحدة سكنية في بغداد وحدها، سيما وان حاجة البلد إلى المساكن الجديدة تبلغ نحو ثلاثة ملايين وحدة سكنية كما أكد الهنداوي.
ومن جهة أخرى يؤكد ثائر الفيلي/ عضو هيئة استثمار بغداد، لذات المصدر، ان النقص الى ما قبل عامين كان ثلاثة ملايين وخمسمائة الف وحدة سكنية لم تسد منه الحكومة إلا(١٪)، متوقعاً إن يرتفع هذا النقص الى أكثر من أربعة ملايين وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٤.
واستبعد ان تتمكن الدولة من حل أزمة السكن، داعياً إلى إناطة المهمة بالقطاع الخاص عن طريق الاستثمار في بناء المجمعات السكنية.
ومما يزيد المشكلة تعقيدا ان إمكانات الدولة في ظل الظروف الحالية وفي المستقبل المنظور، ومع استفحال ظاهرة الفساد في شتى المرافق الرسمية، لا تبدو في الأفق أية ملامح مشجعة لنهوض الدولة بمهمة معالجة المشكلة وإلغاء البون الشاسع بين عدد السكان والحاجة المتنامية للوحدات السكنية، الأمر الذي يقتضي وضع تلك المهمة الوطنية على عاتق الاستثمار الخاص سواء من الجهات و الشركات العراقية، او الجهات والشركات الأجنبية، ولنا إن ندرس تجربة إقليم كردستان في هذا المجال، ونستخلص الصيغ الفضلى في آلية الاستثمار، من اجل القضاء على المشكلة.

تقرير

في محافظة واسط .. ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات يثقل كاهل المواطنين

□ واسط / المدى

يبدو ان أزمة السكن وشحة المساكن أمست ظاهرة عامة تشترك في معاناتها معظم الشرائح الفقيرة في محافظات البلاد كافة، ولعل محافظة واسط تتبوأ مركزاً متقدما في تسلسل المحافظات، اذ ارتفعت أسعار العقارات فيها بشكل جنوني فاق اسعار العقارات في المحافظات المجاورة، بعد ان وصل سعر المتر المربع الواحد في بعض مناطق الكوت الى مليون دينار. وزاد هذا الارتفاع من صعوبة شراء المواطن داراً في المحافظة وبالتالي ساهم في تفاقم أزمة السكن الخانقة التي تعانيها المحافظة أسوة بباقي محافظات العراق.
يقول ضياء داود الشمري/مكتب دلالية/: ان " سبب ارتفاع أسعار العقارات في محافظة واسط يعود إلى مضاربة التجار والدلالين وانحسار الربح بالعقار بعد ان باتت الأرض مضمونة للمستثمر، وازدياد حاجة الناس الملحة للسكن بعد انشطار العوائل ولقرب محافظتنا من العاصمة ، ناهيك عن ان بعض التجار يملكون أموالاً ضخمة يريدون تأمينها من خلال شراء الأراضي السكنية " وأضاف " أما العوائل الفقيرة فقد بقيت تراوح في سكن الأراضي المتجاوز عليها بصورة غير رسمية لعدم وجود القدرة لديها على دفع إيجار شهر واحد ، ومن يتمكن فإنه يضع نفسه في عنق الزجاجة لارتفاع الإيجارات للعقارات السكنية

" وأشار إلى ان " الحل الأمثل للمشكلة هو بناء مجمعات سكنية في الأقضية والنواحي لأنه أفضل من استيراد السيارات التي لا تحل أية مشكلة حاليا بل إنها خنقت الشوارع ، بينما السكن سيحل المشكلة ووسائط النقل العام كفيلة بعلاج مشكلة النقل ".
ويقول طيب جاسم/ دلال عقارات/ " ان ارتفاع الضرائب الجنوني والإعفاء عن ٢٠ مليونا عندما كان سعر الدار ١٠ ملايين باتت الدور البسيطة تقدر بالملايين وبقيت الضرائب نفسها على تلك الدور ، لذا يجب أن تكون الضريبة نسبة مئوية تتناسب تصاعدياً مع ارتفاع العقار لتقليل ارتفاع أسعار بيع العقارات ".
محمد صالح/ باحث اجتماعي/ يرى ان " ارتفاع أسعار العقارات له مسببات عدة منها : زيادة انشطار العوائل بعد زواج أبنائها ، وتفضيل المواطن العراقي السكن الأفقي بدلا من العمودي ، لان الأخير لا تتوفر فيه خدمات متكاملة وخاصة عند انقطاع الكهرباء وضعف ضخ الماء " واستطرد " لذا على الحكومة ان تعمل جاهدة على حل أزمة السكن ليس من خلال توزيع الأراضي فقط بل إيجاد مشاريع لإنشاء مجمعات سكنية متكاملة من ناحية البنية التحتية تكون فقط لصغار الموظفين وعدم السماح ببيعها الا بعد فترة ٢٠ عاماً لأجل السيطرة على وضع الأسعار وإيقاف ارتفاعها الجنوني ".
فيما تقول المواطنة انتصار جعفر " ان إيجار منزل مساحته ١٠٠ متر مربع يبلغ ٣٥٠ ألف دينار شهريا ، واحمد الله لأنني وزوجي من الموظفين ، فأحد الراتبين يخصص لإيجار المنزل ، والثاني لسد رمق العائلة ".
ويعزو عبد الكاظم مهدي ، المشتغل في بيع وإيجار العقارات ، ارتفاع الإيجارات والعقارات السكنية إلى " قيام مؤسسات الدولة والأحزاب والشركات الأهلية وبعض مؤسسات المجتمع المدني بإيجار المنازل السكنية بأسعار خيالية " ويضيف " كانت المنازل تؤجر بمبلغ ٢٥٠ ألف دينار شهريا فيما وصل إيجار المنزل نفسه إلى أكثر من مليونين ونصف المليون دينار . والغريب ان الدولة لديها مساحات كبيرة غير مستغلة وقادرة على تشييد مبان لتلك الدوائر فيها ، لكنها تفضل الإيجار على البناء من اجل اخذ نسب مالية من أصحاب تلك الدور ".
وأشار أيضاً إلى " تسارع المسؤولين من درجة مدير عام فما فوق إلى شراء الدور والمنازل وإيجارها بسبب الرواتب الضخمة التي يتقاضونها وتسجيلها بأسماء أقاربهم".

بسبب الإجراءات الأمنية المشددة حول وزارة الصحة

مرضى يستغيثون بـ المدى لحل مشكلتهم في الوصول لتلقّي العلاج

□ بغداد / قيس عيدان

استغاث عدد من المرضى والمعاقين من المواطنين بـ (المدى) لإيصال شكاواهم إلى الجهات المعنية في وزارات: الصحة والدفاع والداخلية، للتدخل الفوري لحل مشكلتهم في الوصول إلى المستشفيات المجاورة لوزارة الصحة، بسبب الإجراءات المشددة، التي اتخذتها قيادة عمليات بغداد / الرصافة من خلال قطع الطرق المؤدية إلى وزارة الصحة ، ما سبب زحاماً شديداً في الطرق المؤدية الى الوزارة والدوائر المجاورة، وبين المواطن جاسب عبود/ من سكنة منطقة الحسينية وهو يحمل ابنه المعاق، لغرض حضور اللجنة الطبية في مدينة الطب، أنه ومنذ الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة العاشرة لم يتمكن من الوصول الى مقر اللجنة بسبب الزحام الشديد.
فيما دعت المواطنة سلامة فاضل الى الرحمة بالمواطن العراقي.. كما دعت الى الرأفة بحالها حيث يتوجب عليها ان تدخل ابنتها المريضة الى مستشفى الاطفال، وهي عاجزة تماماً عن الوصول اليها .
(المدى) التقت العقيد سعد من عمليات بغداد الرصافة حيث اكد أنه لم يمنع أي سيارة تحمل أي مريض من الدخول.. لكن هناك اجراءت أمنية مشددة اتخذت حول وزارة الصحة والمنشآت التابعة لها، ونحن ليس لنا اية علاقة بالزحام، لكن واجبنا يقضي بقطع الطريق امام السيارات المارة في الشارع المؤدي الى الوزارة ؛ مصدر آخر في المرور العامة أكد لـ (المدى) ان مديرية المرور العامة قد ناشدت مجلس الوزارء بهذا الخصوص وابلغته عدم مسؤوليتها عن قطع الطريق والزحام ومعاناة المرضى والمعاقين، وطلبت التدخل بذلك ؛ مصدر في حماية امن وزارة الصحة أكد عدم مسؤوليتهم عن الإجراءات المشددة التي اتخذت، وأضاف: ليس لنا أية علاقة بالموضوع ؛ دائرة الإسعاف الفوري التابعة للمنشآت قامت من جانبها بتوفير عدد من سيارات الإسعاف لنقل المرضى والمعاقين من السيطرات التي و ضعتها عمليات الرصافة إلى المستشفيات التابعة لدائرة مدينة الطب، تخفيفا من المعاناة الحقيقية والمؤلمة للمراجعين.

رسالة من مواطن

قانون إيجار العقارات السكنية رقم(٨٧) لسنة (١٩٧٩) المعدل بالقانون رقم(٥٦) لسنة(٢٠٠٠) الذي يجبر المواطن المستأجر للعقار السكني على دفع بدل إيجار جديد يقرره مالك العقار حتى لو بلغ أضعافاً مضاعفة على بدل الإيجار السابق! أو يجبر المواطن المستأجر على أخلاء العقار السكني، هذا القانون الذي شرع وأقر وجرى العمل به في زمن النظام المقبور، مازال ساري المفعول، وبنحو لا يتلاءم مع الجو العام الذي خلقه التغيير، فضلا عن عدم ملاءمته معايير العدالة والإنسانية. ان دفع بدل إيجار كيفما يشاء ويريد المالك! أو إخلاء المأجور، خياران أحلاهما مر، فالمواطن الذي لا يستطيع دفع بدل إيجار العقار السكني والنهوض بأعباء المعيشة الضرورية يجد نفسه وعائلته في الشارع، وما يتبع ذلك من فقدانه توازنه النفسي، سيجعل احتمالات اضطراره لأن يسلك سلوكا غير سليم، وبالتالي خلق العديد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يسيء للسلم الاجتماعي ويضعف تأمين الأمن والإستقرار. ومن اجل معالجة مشكلة السكن المستعصية الخطيرة وما ينجم ويحدث بسببها من عواقب وخيمة ينبغي إيقاف العمل بقانون إيجار العقارات السكنية رقم (٨٧) سنة (١٩٧٩) المعدل بالقانون رقم (٥٦) سنة (٢٠٠٠)، وسن وتشريع قانون جديد يأخذ مصلحة المستأجر(أكثرية الشعب العراقي) بنظر الاعتبار، والعمل على تخصيص ميزانية مناسبة تكفي لبناء العمارات والدور السكنية (أفقياً وعمودياً) في جميع أنحاء العراق وبإشراف مباشر من رئيس الوزراء و وزير الإسكان واللجنة المختصة في مجلس النواب و ممن يرى بأنهم أهل للمهمة، وتوزيع الدور والشقق او تأجيرها لمن هم بحاجة اليها من العراقيين على أن تكون بمبالغ رمزية وإعطاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها خدمة للمواطنين، كما ينبغي تشكيل لجان في المحافظات والأقضية والنواحي من منتسبي وزارة الإسكان والمالية والعدل والأوقاف ومجالس البلديات لتقدير أجرة العقار مجددا بشكل يتناسب والحدود الدنيا لدخول المواطنين.

سردار رشيد سعيد
متقاعد مدني

رسالة خاصة إلى / وزارة التربية

لفيف من ذوي الطالبات زار (المدى) لعرض شكاواهم من تصرف إدارة الإعدادية المهنية الشرقية الواقعة بالقرب من مستشفى ابن النفيس في بغداد، حيث قامت إدارة الإعدادية المذكورة بغلق قسم صيانة الحاسبات الذي يعد قسما أساساً من بين الأقسام الأخرى في الإعدادية، فقد تخرج منه العشرات من الأوائل طوال السنوات الماضية، ولدى الاستفسار من الإدارة عن موجبات ذلك الغلق، تحججت الإدارة بان لا ضرورة لهذا الاختصاص للطالبات!! وبعد مراجعة المسؤولين في مديرية تربية الرصافة الثانية، أكد المسؤولون ان لا تعليمات بشأن هذا الموضوع، وعليه يستمر قبول الطلبة ودوامهم فيه، كما تم تشكيل لجنة قبول قابلت المتقدمين وقبلت منهم نحو(٢٧) طالبة، غير ان ((عناد)) الإدارة بقي على حاله، بل علقت الإدارة إعلاناً على لوحة الإعلانات تدعو الطالبات فيه الى الكف عن المراجعة! والتوجه إلى استحصال القبول من إدارة إعدادية بور سعيد..، وامتثلت الطالبات غير ان رد إدارة الإعدادية الأخيرة كان الجهل بهذا الموضوع وعدم الاستعداد للموافقة على منح القبول..ويناشد ذوو الطالبات الجهات المعنية في وزارة التربية، إيجاد مخرج لهذا المأزق ، سيما وان الزمن يمضي بغير صالح بناتهم، والدوام الرسمي بدأ منذ أكثر من أسبوع، وهم وبناتهم قلقون بشأن المستقبل.

من المحرر

حديث الصورة

عدسة/ف أب

الحملات الميدانية التي تقوم بها الفرق الصحية الجوالة، لتوفير اللقاحات المختلفة لفلذات أكبادنا، دليل على حرص وطني يستحق الإشادة فعلاً.